

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف



الجلسة ٢٤٢

الاثنين، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد كا (السنغال)

وأود الآن أن أدعو الجميع للوقوف والتزام الصمت
مدة دقيقة تكريماً لذكرى الذين ضحوا بحياتهم من
أجل قضية الشعب الفلسطيني وعودة السلام إلى المنطقة.

التزم المشاركون دقيقة صمت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في هذه اللحظة
أن أدلي ببيان بصفتي رئيساً للجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ونرحب اليوم بحضور نائبة الأمين العام، ممثلة
الأمين العام كوفي عنان، الذي نشكره على كل ما قدمه من
تأييد لأنشطة لجنتنا وبخاصة جهوده في خدمة السلام في
منطقة الشرق الأوسط.

لقد اجتمعنا هنا للاحتفال السنوي بيوم التضامن مع
الشعب الفلسطيني، وهو اليوم الذي يحتفل فيه باتخاذ
القرار ١٨١ (٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧،
الذي قررت الجمعية العامة بموجبه تقسيم فلسطين إلى
دولتين، عربية ويهودية، مع إعطاء مركز دولي خاص
لمدينة القدس.

وأثناء هذا العام المنصرم، وإذ كان الاسرائيليون
يحتفلون بالذكرى السنوية الخمسين لقيام دولتهم، كان

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف تعقد اليوم جلسة رسمية للاحتفال باليوم
الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقاً لقرار الجمعية
العامة ٤٠/٣٢ بآء المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

ويسعدني ويشرفني أن أرحب بالسيد ديدير
أوبيرتي، رئيس الجمعية العامة؛ والسيدة لويز فريشت،
نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ السيد بيتر بيرلي، رئيس
مجلس الأمن؛ والسيد جون دي سارام، رئيس اللجنة الخاصة
المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس
حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
العرب في الأراضي المحتلة؛ والسيد فاروق قدومي،
رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية
وممثل فلسطين؛ والسيد ألفارو دي سوتو، مساعد الأمين
العام، إدارة الشؤون السياسية. وأود أيضاً أن أرحب بممثلي
الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات
غير الحكومية، وكذلك بالصحافيين وجميع الذين لبوا
دعوة اللجنة للمشاركة في هذه الجلسة الجليلة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد
الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وبعبكس الحجة التي تسوقها الحكومة، فإن نمو هذه المستوطنات هو أبعد ما يكون عن تعزيز الأمن الإسرائيلي، لأنه يشكل مصدرا للاحتكاك الدائم ولزعزعة الاستقرار وانعدام الأمن ولا يؤدي إلا إلى التقويض الخطير للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة.

ومنذ ١٩٦٧، ما فتئ المجتمع الدولي مجمعا في معارضته لبناء المستوطنات واتخاذ أي إجراء من جانب الدولة القائمة بالاحتلال لتغيير المركز القانوني، والطابع الجغرافي والتركيب الديمغرافي للأراضي المحتلة بما فيها القدس. لقد اتخذ مجلس الأمن قرارات عديدة تنص على أن هذه التدابير تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة، وتعلن أنها باطلة ولاغية. واعتمدت الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية مواقف مماثلة. وستظل المستوطنات تعتبر غير شرعية مهما بلغ عدد المستوطنات التي تقام أو عدد المستوطنين الذين يسكنون في الأراضي المحتلة.

وإذ نقرب من نهاية الفترة الانتقالية المتوخاة في إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣، فإن الشعب الفلسطيني سيكون بحاجة إلى تضامن المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. ومع أن الأطراف وحدها هي القادرة على صنع السلام، فإن مشاركة المجتمع الدولي الوثيقة في الدفاع عن الشرعية الدولية، وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي والنهوض بالتعاون الإقليمي ستكون ذات أهمية أساسية في نجاح المفاوضات.

وفي هذه السنة التي تصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ نقف على عتبة الألفية الجديدة، فإن هذه الأحداث ينبغي أن تشكل مصدر الهام لنا لمضاعفة جهودنا من أجل ضمان احترام حقوق الشعوب في كل مكان وسيادة السلام والعدالة في أنحاء العام، وخصوصا في تلك الأرض المقدسة بالنسبة لمعتنقي الأديان الثلاثة الرئيسية وهي الأرض التي شهدت الكثير من المعاناة وسفك الدماء. ولقد تعهدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف كل ما في وسعها في العام القادم، بالتعاون مع الدول الأعضاء وقطاعات المجتمع الدولي، من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل. وأود أن أدعو جميع الحاضرين في هذا الاحتفال، ممن يمثلون الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، لأن يفعلوا نفس الشيء من أجل المصلحة العليا للسلام.

وأنشرف الآن بأن أعطي الكلمة لنائبة الأمين العام لويز فريشيت.

الفلسطينيون في كل مكان يعلنون الحداد في ذكرى النكبة، وهي الكارثة التي أدت إلى طردهم ونفيهم. وهذه الذكرى المشؤومة، التي جاءت أثناء فترة تشهد تزايد التوتر على الأرض والقلق العالمي الشديد إزاء المأزق المتناول في عملية السلام، أدت إلى الإقرار بأنه لم يعد بمقدور الشعب الفلسطيني أن يظل مطرودا ومحروما من حقوقه الوطنية وأنه ليس بوسع المجتمع الدولي أن يظل غير مبال بتدهور الحالة على الأرض.

وما برحت هناك موجة عارمة مجددة من التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يقاتل من أجل نيل حقوقه، بالإضافة إلى تكثيف الجهود للتحرك قداما في مفاوضات السلام. ومما يرضينا اليوم حقيقة اتخاذ بعض قرارات الجمعية العامة بأغلبية ساحقة - وبخاصة تلك المتعلقة بمشاركة فلسطين في أعمال الأمم المتحدة، وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومشروع بيت لحم ٢٠٠٠.

وإن تعزيز المركز الذي منح لفلسطين في هذه الدورة ومشاركة الرئيس عرفات لأول مرة في المناقشة العامة للجمعية العامة خطوتان إيجابيتان نحو الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني وحصوله على عضوية الدولة الكاملة في المستقبل.

ولذا فإن هذا الاحتفال اليوم ينبغي أن يقدم مزيدا من الزخم لجهودنا المشتركة الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه، وأن وجود العديد من المشاركين هنا اليوم لا يدل فقط على القلق الذي تشعر به الأمم المتحدة إزاء حقيقة أن مسألة فلسطين ما زالت دون حل بعد مرور سنوات عديدة، بل يدل أيضا على تصميمها على تكثيف جهودها من أجل تحقيق حل عادل ودائم أساسه الشرعية الدولية.

لقد وصلت عملية السلام الآن إلى مرحلة حاسمة. ومما يبعث على التشجيع أن مذكرة واي ريفر حركت المفاوضات المتوقفة منذ تسعة أشهر وقربت الجانبين بصورة أكبر من مفاوضات الوضع النهائي. ويحدونا خالص الأمل في أن هذا الاتفاق الإضافي، بالإضافة إلى الاتفاقات التي أبرمت من قبل، ستنفذ بجميع جوانبها من أجل استعادة الأمل في عملية السلام والثقة المتبادلة الضرورية لإقامة سلام دائم.

بيد أننا نشعر ببالغ القلق إزاء تصاعد وتيرة بناء المستوطنات وغير ذلك من الإجراءات الأحادية التي تسعى إلى إرساء واقع على الأرض يستبق مفاوضات الوضع النهائي. فالمستوطنات تجسد سياسة الاحتلال الدائم الذي يتعارض مع نص وروح عملية السلام وتنفيذ

ومن الضروري أن تعالج الأطراف ليس مظاهر العنف فحسب بل أسبابه أيضا وأن تستعيد الأمل والثقة المتبادلة وروح الشراكة والعمل معا من أجل مستقبل من السلام والتعاون وحسن الجوار.

وبعد انقضاء أكثر من ٥٠ عاما على القرار الذي نحتفل باتخاذ اليوم، وإذ نقترّب من نهاية العملية التي توخاها أصلا إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ توجد حاجة ماسة إلى تحقيق تقدم إيجابي على هذا الدرب. ومن الضروري أيضا تهيئة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمكن من تحقيق هذا الأمل على الصعيد العملي. ولا بد أن يقترن بمفاوضات السلام الإسراع بتحسين الأحوال المعيشية في الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد هناك قلق جدي إزاء التردّي المستمر في الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الأخيرة، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى أثر التدابير الأمنية وعدم السماح بحرية حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة الغربية وغزة، وعدم سيطرة الفلسطينيين على موارد هم الطبيعية.

والتقدم الحقيقي في ميادين العمالة والصحة والتعليم وحقوق الإنسان والتنمية الصناعية والتجارية ضروري جدا لتعزيز دعم عملية السلام. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ولا سيما جهود وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمنسق الخاص في الأراضي المحتلة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من البرامج والوكالات الموجودة على أرض الواقع ما زالت الحاجة قائمة إلى عمل الكثير لتخفيف قسوة الأوضاع القائمة ولإرساء أساس وطيّد للتنمية في المستقبل.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن المجتمع الدولي يمكن، بل ينبغي، أن يقطع شوطا أبعد. إن الحالة المالية الخطيرة بوجه خاص التي تواجهها الأونروا تتطلب بذل جهود مكثفة من جانب جميع المعنيين لضمان المحافظة على نوعية مستوى الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، بوصفها مساهمة أساسية في تحقيق الاستقرار في هذا المجال.

وختاما، أود أن أتقدم بالشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لما تبذله من جهود لنصرة الشعب الفلسطيني ومن أجل مستقبل يرفرف عليه السلام في الشرق الأوسط. وأود أن أعهد مجددا بأن أسرة الأمم المتحدة ستواصل تقديم كل أشكال الخبرة والمساعدة الممكنة في مجال الأغاثة الإنسانية وفي ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية المساهمة في تهيئة الظروف اللازمة للسلام.

ناتبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي أن أعرب عن سروري بأن أشارك للمرة الأولى في هذا الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي تنظمه اللجنة وفقا للولاية التي أسندتها الجمعية العامة إليها.

في مثل هذا اليوم قبل ٥١ عاما اتخذت الجمعية العامة قرارا كان سينشئ لو نفذ دولة عربية ودولة يهودية في فلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في كنف التعايش السلمي. ويوفر هذا الاحتفال للمجتمع الدولي عاما بعد عام فرصة لإعادة تركيز الاهتمام - والتزاما بذلك - على الحقيقة المحزنة المتمثلة في أن قضية فلسطين بعد انقضاء أكثر من نصف قرن ما زالت دون حل. وهو مناسبة لأن نعاود الالتزام بهدف تحقيق تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط لصالح الإسرائيليين والفلسطينيين وكذلك بوصفها جزءا من السلم الشامل في الشرق الأوسط اللازم جدا للسلم والأمن عموما.

ومنذ أن تولى الأمين العام مهام منصبه لم يأل جهدا لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط ولتعبئة موارد أسرة الأمم المتحدة للمساعدة على إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية مؤاتية للسلام. وأبان زيارته للمنطقة في وقت سابق من هذا العام شهد الأمين العام المشاق والحرمان الناجمين عن عقود من الصراع وكذلك توق جميع الأطراف إلى مستقبل يعمه السلام. واغتتم الفرصة لمناشدة قادة جميع الأطراف لمواصلة البناء على أساس منجزات عملية السلام، وبذل كل جهد جدي لاستئناف المفاوضات ولا اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة للمضي قدما صوب المصالحة والتعاون.

وإن التوقيع مؤخرا على مذكرة واي ريفر من جانب إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تطور مشجع. وقد جاء في أعقاب شهور عديدة من عدم اليقين والقلق حيال مستقبل عملية السلام، أذكاهما تزايد الريبة بين الطرفين وازدياد حدة التوتر في المنطقة. وقد بدأ تنفيذ الاتفاق، ويحدو الأمم المتحدة خالص الأمل في أن ينفذ في جميع جوانبه وأن يمهد السبيل لاستئناف المفاوضات على جميع المسارات.

ومن المؤسف أن حوادث عنف ترتكبها عناصر معارضة لعملية السلام ما زالت تودي بالآرواح وتشوه التقدم. وقد أدانت الأمم المتحدة مرارا هذه الأعمال. وفي الوقت نفسه ناشدنا الأطراف ألا تتأثر بهذه الحوادث بل أن تضاعف جهودها بدلا من ذلك سعيا إلى حل دائم للصراع.

والتوقيع على مذكرة واي ريفر والتصديق عليها لاحقا وتنفيذها تدريجيا، فضلا عن البدء في محادثات الوضع الدائم، مؤشرات تبين أن الطرفين ملتزمان بالسير على درب تحقيق السلام طبقا للاتفاقات القائمة.

ومع ذلك، نحن ندرك تماما طول الزمن الذي ستستغرقه هذه العملية وصعوبتها ومدى توتر الحالة في الميدان. وفي هذا الصدد، من الضرورة القسوى أن تحترم الاتفاقات على نحو صارم وأن يمتنع الطرفان عن القيام بأعمال من جانب واحد بغرض تحسين مواقفهما في الميدان. وعلى وجه الخصوص، فإن الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، أعربت مرة أخرى عن قلقها الشديد إزاء بناء المستوطنات الذي كان جاريا، ودعت إلى عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة للنظر في اتخاذ تدابير لضمان احترام أحكام الاتفاقية. ونحن ممتنون للحكومة السويسرية على جهودها في هذا المجال.

وتواصل الجمعية العامة تكرار الإعراب عن المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين حتى يتم حسم هذه القضية من جميع جوانبها بإنصاف وعدالة. ومن واجبنا جميعا بوصفنا أعضاء في هذه المنظمة أن نسعى جاهدين لتحقيق ذلك الهدف. وحتى تنجح عملية السلام بين الطرفين، ينبغي أن تظل تستند إلى احترام مبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وإلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير.

إن مساعدة الشعب الفلسطيني على إرساء أسس قوية للسلام عن طريق تعبئة المساعدة الدولية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مهمة أساسية أخرى تقع على عاتق المجتمع الدولي. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تكثف بالتعاون مع البلدان المانحة والمجتمع الدولي ككل، جهودها في ذلك الصدد لتمكين الشعب الفلسطيني، الذي عانى طويلا، من البدء في التمتع بثمار السلام.

وأود أيضا أن أهنئ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودها التي لا تكل دوما لهذه القضية وتنفيذا للولاية الهامة التي أوكلتها الجمعية العامة إليها.

وأود أيضا أن أذكر بالمبادرة الهامة التي قامت بها اللجنة بإدخال بند جديد في جدول أعمال الدورة الراهنة للجمعية العامة، وهو البند المعنون "بيت لحم ٢٠٠٠".

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أطلب من نائبة الأمين العام أن تنقل إلى السيد كوفي عنان شكرنا على كل ما يبذله من جهود للنهوض بحل عادل ودائم وشامل لقضية فلسطين وكذلك للدعم الذي قدمه دائما لأعمال اللجنة.

وأود أن أعذر لصديقي، السيد ديدبير أوبيرتي، رئيس الجمعية العامة الذي كان ينبغي أن أعطيه الكلمة أولا. الآن يسرني أن أعطي الكلمة له.

السيد أوبيرتي (أوروغواي)، رئيس الجمعية العامة (تكلم بالاسبانية): في مستهل كلمتي أود أن أقول إنه يشرفني أن أشارك في هذه الجلسة الاحتفالية بصفتي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ دعت الجمعية العامة، بقرارها ٤٠/٣٢، إلى الاحتفال السنوي بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتقليديا، في هذا اليوم، يجدد المجتمع الدولي تعهده للشعب الفلسطيني بمواصلة دعم تطلعاته ومطالبه المشروعة على أساس مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات هذه المنظمة.

منذ بداية الأمم المتحدة تعتبر قضية فلسطين مصدر قلق واهتمام كبيرين بالنسبة لأعضاء الأمم المتحدة. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، باتحاد اقتصادي بينهما ونظام دولي خاص لمدينة القدس. وبعد انقضاء نصف قرن لا تزال هذه القضية أقدم قضية غير محلولة مدرجة في جدول أعمال منظمنا.

وقبل زهاء خمس سنوات، وصلت المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى مرحلة حاسمة، عندما وقع قادة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وثيقة تاريخية، هي إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت التي وضعت الأساس لمرحلة جديدة في العلاقات بينهما. وقد رحب المجتمع الدولي بإعلان المبادئ بوصفه علامة أمل ومؤشرا على الشجاعة السياسية وبعد النظر والرغبة الأصلية من الطرفين في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ومنذ ذلك الحين، شهدت مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية تقلبات ونجاحات وإخفاقات، وطفرات هامة ونكسات، وفي حالات عديدة تسببت في إحباط واضح.

وقد سرنا أنه عقب جمود طويل ومثير للقلق، نجح الطرفان أخيرا في استعادة روح التعايش وزخم السلام وهما يقومان بوضع العملية على مسارها مرة أخرى.

محادثات الوضع النهائي. ونحن نشترك المجتمع الدولي تأييده الغامر للتنفيذ التام للاتفاقات المبرمة. وتقع الآن على عاتقنا مسؤولية المساعدة في زيادة الزخم لتجدد الثقة هذا.

وبصفتي رئيسا لمجلس الأمن، أشعر بغبطة شديدة لأن التقدم المحرز تحقق أثناء المفاوضات التي جرت على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويحق لمجلس الأمن أن يفخر بأن هذين القرارين شكلا أساس النجاح المحقق في عدة مسارات ثنائية في عملية السلام في إطار مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط المعقود في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وقد دعت مذكرة واي إلى عقد مؤتمر وزاري لزيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة من أجل التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. واليوم، فإن مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، تترأس ذلك المؤتمر الوزاري في واشنطن. وعمما قريب ستستضيف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مؤتمرا خاصا بها لإعلان التبرعات.

وسيتطرق الكثير من المتكلمين اليوم إلى ضرورة دعم مجهود الشعب الفلسطيني. وقد آن الأوان لنجعل هذا الدعم حقيقة ملموسة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تقديم مساعدات واسعة إلى الفلسطينيين وهم ينشئون مؤسسات فعالة للحكم الذاتي ويسعون إلى تحسين مستوى حياتهم.

ويجب أن تستهل الفرص الجديدة للتعاون والتنمية على الصعيد الإقليمي بتطوير المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني وإذ يسترشد مجلس الأمن بالمسؤوليات التي ينيطها الميثاق به، سيظل يتابع عن كثب عملية السلام والتطورات الجارية في المنطقة ويلتزم بتحقيق سلام شامل عادل ودائم في الشرق الأوسط لصالح الأطراف المعنية كافة ومنها الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين، الذي سيتلو رسالة من السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): يشرفني أن أنقل إليكم اليوم رسالة صاحب السعادة الرئيس ياسر عرفات الموجهة إلى هذا الاجتماع الرسمي الهام.

ومشاركة الأمم المتحدة في هذا الاحتفال العالمي والتاريخي حقاً، واتخاذ قرار بدون تصويت يقضي بالاحتفال بهذا الحدث الألفي، سلطا الضوء على اقتناع المجتمع الدولي بأن قيم السلام والعدالة والوفاء ستسود أخيراً في تلك المنطقة المضطربة.

وختاماً، أود أن أقول إن اللجنة، تحت قيادتكم يا سيادة الرئيس، قد قامت بالكثير لتسليط أنظار العالم تماماً على قضية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى نطاق أوسع، على قضية فلسطين. وأنا أتابع أعمال اللجنة باهتمام، وأعلم مدة تشوقها إلى تقديم مساهمة ملموسة في المساعي الدولية التي تجري دعماً لعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، والتي نشيد بها ونحن كلنا سعادة وأمل ورجاء.

وأود أن أعرب عن تمنياتي للجنة بكل النجاح في الاضطلاع برسالتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد بيتر بيرلي، رئيس مجلس الأمن.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) رئيس مجلس الأمن (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن شكري للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتها إلي، بصفتي رئيساً لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، إلى المشاركة في هذه الجلسة الخاصة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وبصفتي رئيساً لمجلس الأمن، يسعدني أيما سعادة أن أشارك في هذا الحدث السنوي الذي يعرب فيه المجتمع الدولي عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني ودعمه له، فضلاً عن التزامه الثابت بتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

إن المجلس يسلم كلية بأن إيجاد حل لهذه المشكلة يشكل عنصراً رئيسياً في الجهود المبذولة من أجل تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي في إطار اتفاقات أوسلو. وطيلة سنين عديدة ظل مجلس الأمن يشارك على نحو وثيق في الجهود المبذولة لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وبفضل جهود الطرفين ورعاية العملية، حدثت تطورات إيجابية هامة في الأشهر الأخيرة نتج عنها استئناف مبشر بالخير لعملية السلام في الشرق الأوسط. إن مذكرة واي ريفر، التي وقعها الفلسطينيون والإسرائيليون في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تمثل خطوة كبرى إلى الأمام في عملية السلام هذه. وفي الأسبوع الماضي اكمل بنجاح تنفيذ المرحلة الأولى من المذكرة، وسيشرع الطرفان في

تقرير المصير، وفي إقامة دولته المستقلة، مثله في ذلك مثل شعوب الأرض كافة.

"لقد كان دعم غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعلان الاستقلال الفلسطيني موضع احترام وتقدير كبيرين من شعبنا، وشكل ولا يزال يشكل أكبر سند له في نضاله العادل. واليوم نحن أحوج ما نكون إلى استمرار وتعزيز هذا التضامن العالمي من كل الأشقاء والأصدقاء لمساعدة الشعب الفلسطيني على تجسيد وتنفيذ إعلان الاستقلال على أرض فلسطين المباركة في العام القادم بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، التي حددت بخمس سنوات في اتفاق إعلان المبادئ، الذي وقع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

"ونحن نأمل أن يتم تجسيد إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين في أجواء يسودها التفاهم والتعاون والثقة والاحترام المتبادل للاتفاقات المبرمة كافة مع الجانب الإسرائيلي، والتي كان آخرها مذكرة واي ريفر لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية، وفق الجدول الزمني المحدد تنفيذًا لاتفاق أوسلو، والذي تم توقيعه في البيت الأبيض في واشنطن تحت إشراف الرئيس كلينتون وبمساعده، وكذلك في القاهرة بإشراف ودعم الرئيس حسني مبارك.

"وكما تعلمون فإن توقيع مذكرة التفاهم في واشنطن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، برعاية أمريكية من الرئيس كلينتون، جاء بعد جهود مكثفة ومفاوضات شاقة ومضنية، وبعد توقف دام أكثر من ثمانية عشر شهرا، مما جدد الآمال في نفوس شعوب المنطقة وخاصة الشعب الفلسطيني بإعادة إحياء عملية السلام وإرجاعها إلى مسارها الصحيح، حتى تتواصل قدما على المسارات كافة، وخاصة المسارين اللبناني والسوري، من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط. ونحن نأمل أن تواصل حكومة إسرائيل تنفيذ الخطوات اللاحقة في مذكرة التفاهم بكل دقة وأمانة ودون تأخير، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الأسرى السياسيين والأمنيين الفلسطينيين، والتي هي إحدى القضايا الحساسة التي تؤرق شعبنا كثيرا.

"ونحن إذ نعبر عن ارتياحنا للبدء في تنفيذ حكومة إسرائيل للمرحلة الأولى من هذه المذكرة باعتبار ذلك مؤشرا إيجابيا في الطريق الصحيح، ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى ضرورة التوقف الفوري عن كافة الإجراءات الأحادية الجانب، وفي

"يسعدني بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أن أتوجه إليكم، وإلى السادة الأعضاء في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالشكر العميق على جهودكم الصادقة لإحياء يوم التضامن العالمي مع شعبنا الفلسطيني، تجسيدا لدعم وتأييد المجتمع الدولي ومساندته الثابتة لقضية شعبنا العادلة، ونضاله المشروع من أجل نيل حريته واستقلاله الوطني والتخلص من قيود وقهر الاحتلال الإسرائيلي.

"كما يطيب لي في هذا اليوم العالمي أن أجدد لمعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، احترام شعبنا الفلسطيني وتقديره العميق للجهود المخلصة التي يبذلها لتطبيق قرارات الأمم المتحدة، التي تكفل للشعب الفلسطيني استعادة وممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

"وأتوجه بجزيل الشكر إلى الدول والشعوب العربية الشقيقة والشعوب الصديقة كافة، وخاصة إلى القادة العرب وإلى دول الاتحاد الأوروبي والنرويج والاتحاد الروسي والصين واليابان والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز على تضامنهم المتواصل مع شعبنا الفلسطيني في نضاله العادل من أجل استعادة وممارسة هذه الحقوق غير القابلة للتصرف، ترجمة وتجسيدا لميثاق الأمم المتحدة، ولقراراتها ذات الصلة، ولمبادئ القانون الدولي، وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وللقيم والمبادئ الإنسانية السامية.

"إن إحياءكم لهذا اليوم العالمي للتضامن مع شعبنا الفلسطيني، يكتسب في هذا العام وفي هذا الوقت بالذات معنى خاصا وأهمية بالغة، لا سيما وأن شعبنا قد أحيأ قبل فترة وجيزة، وفي هذا الشهر بالذات، ذكرى هامة وتاريخية بالنسبة له، وهي الذكرى العاشرة لإعلان الاستقلال، وإعلان قيام دولة فلسطين المستقلة، هذا الإعلان الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨؛ وحظي وقتها بمباركة واعتراف الدول الشقيقة والصديقة، وشكل منعطفًا رئيسيًا في تاريخ نضال شعبنا، لأنه جاء ليجسد الإرادة الحرة لشعبنا وتضحياته الجسام المتواصلة على مدار أكثر من ثمانية عقود، وكذلك تمسكه القوي والراسخ بالحرية والاستقلال انسجاما مع قرارات الشرعية الدولية، التي كفلت له الحق في

السلام في الاعتراف بهذه الدولة ودعمها، لأن في ذلك اعترافاً بالحق والعدل ودعماً للشرعية الدولية وقراراتها، بل وللإنسانية بقيمها ومبادئها".

"ووقع الرسالة ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك في غزة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المراقب الدائم عن فلسطين وأطلب إليه أن ينقل شكر اللجنة الخالص إلى سعادة السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، على رسالته التي تلهم الأمل والسلام. وأود أن أؤكد للرئيس عرفات، ومن خلاله للشعب الفلسطيني، على تصميم اللجنة الراسخ على مواصلة وتكثيف جهودها في إطار ولايتها للمساهمة في النهوض بحل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في أسرع وقت ممكن.

والآن سأعلق الجلسة لكي أتيح لبعض ضيوفنا المدعوين مغادرة القاعة. وباسم اللجنة، أود أن أشكر ثانياً سعادة رئيس الجمعية العامة، وسعادة السيدة نائبة الأمين العام، وسعادة رئيس مجلس الأمن وممثل فلسطين على بياناتهم الهامة.

علقت الجلسة الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١/٤٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جون دي سارام ممثل سري لانكا رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، للإدلاء ببيان نيابة عن اللجنة الخاصة.

السيد دي سارام (سري لانكا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تكلم بالانكليزية): يشرفني اليوم - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني - أن أتكلم باسم اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. إن اللجنة الخاصة التي أنشأتها الجمعية العامة في عام ١٩٦٨ وافقت الجمعية العامة بتقرير في كل عام عن الأوضاع التي تؤثر

مقدمتها مصادرة الأراضي الفلسطينية والنشاطات الاستيطانية في القدس الشريف المحتلة في محاولة لتهودها وكذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في باقي المناطق الفلسطينية، والتي تعتبر جميعها غير شرعية، وتشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية وللقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك للاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

"إن هذه الإجراءات الأحادية الجانب والنشاطات الاستيطانية ما هي إلا محاولة يائسة لفرض الأمر الواقع وتشكل قنابل موقوتة في طريق السلام، ولتنسف وتدمر كل الجهود والآمال التي بنيت على عملية السلام. كما أن استمرار حكومة إسرائيل في هذه الهجمة الاستيطانية غير الشرعية يعد محاولة من جانب هذه الحكومة لرسم وتحديد خريطة الوضع النهائي من جانب واحد.

"إننا ونحن نؤكد على خطورة الاستيطان وتناقضه التام مع السلام لنأمل في تكثيف ومواصلة الجهود الدولية الصديقة والشقيقة من أجل إلزام حكومة إسرائيل باحترام التزاماتها في الاتفاقات الموقعة، حتى تتمكن من مواصلة طريق السلام، واستئناف مفاوضات الحل الدائم في أجواء من الثقة والتفاهم والاحترام المتبادل، لإيجاد حلول عادلة ومقبولة للقضايا الهامة والمصيرية التي نتناولها، والتي يتوقف على حلها مستقبل ومصير عملية السلام في المنطقة بأسرها.

"وإن شعبنا الفلسطيني مصمم على تجسيد وتنفيذ إعلان الاستقلال ويستند في قراره وتصميمه إلى دعمكم وتضامنكم معه وإلى عدالة ومشروعية هذا الحق باعتباره حلم كل فلسطيني يتوق إلى الحرية والاستقلال اللذين حرم منهما طويلاً. وأننا ننظر بتقدير إلى جملة القرارات التي اتخذت في الأمم المتحدة حول قضية فلسطين من جوانبها كافة، بما في ذلك قرارها برفع مستوى تمثيل فلسطين فيها، وقرار بيت لحم ٢٠٠٠، وكذلك قرار تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وغيرها من القرارات.

"إن دولة فلسطين الفتية وعاصمتها القدس الشريف ستكون، إن شاء الله، دولة بناء وعمران واستقرار وستساهم في توطيد السلام العادل والمتكافئ والشامل، سلام الشجعان في المنطقة وتعزيز التعاون والحوار والتفاهم والتعايش السلمي بين شعوبها، أمليين من كل الأصدقاء والمؤمنين بهذا

وتأسف اللجنة الخاصة لأن الظروف المعيشية في الأراضي المحتلة لم تتحسن على النحو المرجو. واللجنة الخاصة في تقريرها إلى الجمعية العامة قدمت توصيات محددة إلى الجمعية العامة باتخاذ خطوات محددة لتحسين الظروف التي يعيش في ظلها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وكانت توصياتنا هي أن يقوم المفوض السامي لحقوق الإنسان بالتنسيق مع الأمين العام باتخاذ ما يلزم من التدابير لإجراء مشاورات مع السلطات الإسرائيلية المختصة بشأن السماح للأسر التي انفصلت بعضها عن بعض لفترة طويلة أن تلتقي بحرية وعلى نحو متكرر، وبشأن كامل عملية الاحتجاز بما في ذلك أسباب الاحتجاز وتمديد فترات الاحتجاز ومعاملة المحتجزين، واستعمال القوة البدنية والتعذيب اللذين تحظرهما اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب أثناء الاستجواب والاحتجاز والسجن، وأثر الاحتلال بما في ذلك المستوطنات والإغلاق وتحديد الحركة وبشأن الأطفال في الأراضي المحتلة، وتيسير الوصول إلى المراكز التعليمية، وتحسين أوضاع سفر الفلسطينيين من غزة إلى إسرائيل عن طريق معبر إيريز الحدودي.

وأخيراً ترى اللجنة الخاصة أن من الأهمية الكبرى أن تقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتشاور مع الأمين العام، وقبل كل شيء، في ضوء الاحترام الواجب لكرامة الإنسان، إنشاء نظام للاتصال المستمر بالسلطات الإسرائيلية بغية التخفيف من حدة الظروف الصعبة جداً التي يعيش في ظلها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، والتي تؤدي إلى العنف الذي تأسف له اللجنة الخاصة.

ويشجع اللجنة الخاصة استئناف عملية السلم والخطوات الإيجابية الجاري اتخاذها بمقتضى تلك العملية والتي ستؤدي على ما تأمل فيه إلى إقامة السلم العادل والشامل والدائم الذي انتظرته شعوب المنطقة قاطبة منذ أمد طويل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة الذي سيتلو رسالة من معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بصفته رئيس المؤتمر الخامس والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية.

السيد النصر (قطر): (تكلم بالعربية): يسرني أن ألقى هذه الكلمة نيابة عن سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر، رئيس المؤتمر الخامس والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمناسبة الاحتفال بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني:

في حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة: غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية والجولان العربي السوري المحتل.

وهذا العام قدمت اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة تقريرها الثلاثين: ويمكن القول أنه تذكرة بأن الأراضي المحتلة ما فتئت محتلة منذ ثلاثين عاماً. وقد سعت اللجنة في تقريرها إلى أن تقدم إلى الجمعية العامة آراءها في الأوضاع التي يعيش في ظلها سكان الأراضي المحتلة. وهي أوضاع وجدت اللجنة الخاصة أنها لا تتفق في عدد من الجوانب مع القواعد الدولية المعاصرة فيما يتصل بحقوق الإنسان أو بالشروط التي تنص عليها اتفاقية جنيف الرابعة المتصلة بحماية المدنيين وقت الحرب، التي تسري أيضاً على الأراضي المحتلة.

والانطباع الراسخ الذي تكون في أذهان الأعضاء الثلاثة في اللجنة الخاصة - السيدة أبسا - كلود ديالو الممثلة الدائمة للسفاح لدى الأمم المتحدة في جنيف والسيد عبد المجيد محمد، سفير ماليزيا السابق لدى الولايات المتحدة وأنا الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة في نيويورك - انطباع مقلق.

والسلطات الإسرائيلية قد أقامت نظاماً معقداً وشاملاً من القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي تستهدف تحقيق أهداف سياسات الحكومة الإسرائيلية وتعزيز السيطرة على الأراضي المحتلة وعلى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. والقوانين والأنظمة والتدابير الإدارية مصاغة بحيث أنها تنيط بالمسؤولين قدر كبيراً من السلطة والسلطة التقديرية. وهي تؤثر في جوانب هامة من حياة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. والتطبيق الصارم للقوانين والأنظمة والتدابير الإدارية لا سيما أثناء فترات التأزم يثير في صفوف الشعب الفلسطيني إحساساً بالخوف وبالأساء وانعدام الأمل. ويعم الأراضي المحتلة شعور بالتوتر الشديد لا سيما أثناء فترات الأزمات. وأثناء فترات العنف فإن ممارسة هذه السيطرة تجعل حياة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة حياة لا تطاق إلى حد أكبر.

إن شعورهم بالمرارة إزاء معاملة السلطات لهم وشعورهم بالحرمان وشعورهم بالأساء الناجم إلى حد كبير، كما يبدو للجنة الخاصة، عن عدم إحراز تقدم في عملية السلام وعدم تحقيق فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، تجعل الحالة في الأراضي المحتلة حالة تتسم بأعلى درجة من الإلحاح.

"وختاماً أود أن أعرب عن تقديرنا البالغ لمنظمة الأمم المتحدة على دورها البارز في دعم قضية الشعب الفلسطيني وتقديم العون له، كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع المشاركين في هذا الاحتفال، وإلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وإلى رئيسها سعادة السفير أيبرا دويغن كا وأعضاء المكتب على الجهود الصادقة والدؤوبة التي يقومون بها، مع أمنياتي لهذه اللجنة بالتوفيق في عملها لتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق كامل حقوقه المشروعة لتحقيق آماله في إقامة دولته المستقلة على تراب وطنه، مما وبلا شك سيحقق السلم والأمن ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم بأسره.

"والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته."

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير النصر وأرجو منه أن يتكرم بأن ينقل إلى معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني خالص شكر اللجنة على رسالته الهامة.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد خيفوسيزي جيليه، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة موجهة من فخامة السيد نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، بوصفه رئيساً للمؤتمر الثاني عشر لرساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز.

السيد جيليه (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): في هذه المناسبة الهامة، مناسبة التضامن مع الشعب الفلسطيني، يشرفني أن أنقل الرسالة التالية من رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، فخامة الرئيس نيلسون مانديلا:

"باسم شعب جمهورية جنوب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وحركة عدم الانحياز، وأصالة عن نفسي، أحیی الشعب الفلسطيني والرئيس ياسر عرفات بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ونعرب عن مشاعر الصداقة والتضامن مع جميع أفراد الشعب الفلسطيني، حيثما يكونون. فبعد أكثر من ٥٠ سنة من تصويت الأمم المتحدة على منح الشعب الفلسطيني وطناً قومياً، لم يتحقق هذا الحلم بعد. ونحن نعرب عن دعمنا لجهود الشعب الفلسطيني المتواصلة، بقيادة الرئيس ياسر عرفات، لنيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير والاستقلال الوطني.

"إنه لمن دواعي سروري، بصفتي رئيساً للمؤتمر الخامس والعشرين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أن أشارك في هذا الاجتماع بهذه الكلمة بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني الذي ما هو إلا تعبير صادق عن إرادة المجتمع الدولي لنصرة القضية الفلسطينية ودعم وتأييد للشعب الفلسطيني في نيل حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وتقرير المصير وتمتعه باستقلاله وسيادته وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

"إن شعوب العالم بأسرها أصبحت تعي تماماً الحقائق كافة، وهي تدرك أن ما وصلت إليه عملية السلام في الشرق الأوسط من عثرات تهدد بتقويض هذه العملية برمتها وضياح ما تحقق من إنجازات، ما هو إلا نتيجة حتمية لتعنت الحكومة الإسرائيلية وعدم الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها، مما يثبت عدم مصداقية إسرائيل في تبني الأسس التي قامت عليها المسيرة السلمية منذ انطلاقتها في مدريد، وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨).

"إن منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ تشعر بالقلق الشديد إزاء استمرار إسرائيل في سياساتها الاستيطانية التوسعية في مدينة القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة، تؤكد رفضها القاطع لهذه السياسات التي تعد انتهاكاً لقرارات الشرعية الدولية. كما تؤكد رفضها لكافة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية الهادفة إلى تغيير الوضع القانوني والتركيب الجغرافية والسكانية لمدينة القدس الشريف، وتهيب بالمجتمع الدولي العمل على تأمين وحماية الأماكن المقدسة فيها.

"إن منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي إذ تؤيد ما استقر عليه الإجماع العالمي بأن خير وسيلة لحل القضية الفلسطينية هي تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تهيب مرة أخرى بالمجتمع الدولي في يومنا هذا أن يقدم الدعم للشعب الفلسطيني وللسلطة الوطنية حتى يتمكن من بناء كيان وطنه، وحتى يتحقق لأبناء هذا الشعب الذي قاسى طويلاً الرخاء والاستقرار، وفي نفس الوقت بأن يقوم بالضغط على إسرائيل للامتنثال لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذها.

وعادل في الشرق الأوسط. والشعب الفلسطيني والمنطقة بأجمعها بحاجة إلى دعمنا لجهودهما الرامية إلى وضع حد لهذا الصراع، الذي طالما عانى منه العالم. وتحقيق السلام العادل والشامل لن يكون ذا أثر في حياة سكان تلك المنطقة فحسب، ولكن سيتردد صداه في أرجاء العالم وسيعزز قضية السلم والأمن الدوليين بشكل أساسي. وبالتالي فإن من مصلحة جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يواصلوا دعمهم لصنع السلام في الشرق الأوسط. وينبغي لعملية السلام في الشرق الأوسط، التي انعقدت عليها آمال كبيرة قبل خمس سنوات، أن تكلل بالنجاح، وكل واحد منا يتحمل المسؤولية عن إنجازها.

"إن حركة عدم الانحياز لا تزال تؤكد من جديد تضامنها التقليدي الطويل الأجل مع الشعب الفلسطيني، وتأييدها لتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين ولا تطابق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى هذا المنوال، وبالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا، تؤكد من جديد، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تضامننا مع كفاح الفلسطينيين للعيش في كرامة وسلام ولتحقيق الأمن - في آخر الأمر - في بلد لهم ذي سيادة، وتأييدنا لذلك الكفاح أيضاً".

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أطلب إلى السيد خيفوسيزي جيلي أن ينقل إلى فخامة السيد نيلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا ورئيس حركة عدم الانحياز، امتنان اللجنة الخالص لرسلته تأييده الهامة.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد ميشيل كافاندو، الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة، ليتلو رسالة من السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، يود بلدي، بوركينا فاسو، أن يشكر - عن طريقي - اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لدعوتها لنا لحضور هذا الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد بعث الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد بليز كومباوري - رسالة رسمية في هذه المناسبة، سأتلوها بعد قليل. وطلب مني أنؤكد لكم تأييده التام لكم - سيدي الرئيس - ولأعضاء مكتب اللجنة ولأعضائها الآخرين.

"ولا ننفيك مقتنعين بأن الوسيلة الوحيدة لإنهاء الصراع وتحقيق السلام والأمن في فلسطين وإسرائيل والمنطقة، هي من خلال المفاوضات والتنفيذ المخلص للاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. ولهذا السبب فإن من دواعي سرورنا العميق أن علمنا بنتائج اجتماع القمة المطول بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو، برعاية الرئيس كلينتون، رئيس الولايات المتحدة. ونحيي أيضاً جلالة الملك حسين العاهل الأردني على الإسهام القيّم الذي قدمه في ظل ظروف اتسمت بغاية الصعوبة. ونهنئ الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو على التوقيع على مذكرة واي ريفر ونتمنى لهما التوفيق في سعيهما إلى السلام العادل والدائم. ونرجو لهذا الاتفاق أن يمنح أملاً جديداً وشجاعة لجميع من في المنطقة، بل ونرجو له أن يبعث الحياة في عملية السلام في الشرق الأوسط، التي ظلت تواجهه مأزقاً فترة أطول مما يجب. ويستحق كل المشاركين تهانئنا القلبية على ما تحلوا به من الشجاعة والبصيرة وروح الالتزام بصنع السلام.

"ونحن نشق بأن تنفيذ ذلك الاتفاق، وعلى نحو أكثر إلحاحاً، إطلاق جميع السجناء السياسيين الفلسطينيين، من شأنه إزالة بعض العقبات وإعادة بناء الثقة، التي بدونها لا يمكن لأي جهد لإحلال السلام أن ينجح.

"إن سكان جنوب أفريقيا يدركون معاناة الشعب الفلسطيني. فلا يزال الفلسطينيون يعانون من الإذلال والمصاعب الاقتصادية. والذين يعيشون في المنفى كلاجئين طالما اعتمدوا على الأمل في وضع حد للصراع وبزوغ فجر لمستقبل أفضل. والتوقعات المشروعة التي نتجت عن التوقيع على اتفاقات أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ونمتها مرحلة أولية من التقدم، حطمتها فيما بعد الإجراءات الانفرادية المبكرة من جانب الحكومة الإسرائيلية. وإننا نشي على الشعب الفلسطيني لالتزامه بالمفاوضات السلمية، وفي ضوء البداية الجديدة في واي ريفر بلانتيشن، نحث جميع الأطراف على تجديد التزامها بالتوصل إلى تسوية تفاوضية والامتناع عن أعمال العنف. ونهيب أيضاً بالحكومة الإسرائيلية أن تمتثل لالتزاماتها بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية في التوقيت المحدد، حتى يتسنى إحراز المزيد من التقدم.

"وننتوجه بنداء إلى المجتمع الدولي بأن يبقى مخلصاً للهدف المتمثل في التوصل إلى سلام شامل

"ونحن نناشد المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يقدموا التأييد الثابت للمبادرات لتوفير الحد الأدنى من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وهذه الظروف تتضمن على وجه الخصوص، ما يلي: تطبيق المبادئ الأساسية للقانون الدولي والاتفاقات التي توصل إليها فعلا، والاحترام التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن قضية فلسطين وتعزيز التنمية الاقتصادية والصحة الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص في غزة والضفة الغربية، حيث الوضع مثير للقلق وحيث توجد مشاكل صحية وتعليمية وتشغيلية حادة.

"وبالرغم من حجم المهام التي لا تزال بحاجة إلى القيام بها على الطريق نحو السلام، لا تزال أفريقيا على ثقة كما نأمل أملا وطيحا أن يتيح حسن النية واستعداد الطرفين المتنازعين للمفاوضات الراهنة النجاح.

"وأفريقيا، إذ تؤكد من جديد إيمانها بقدرية الأمم المتحدة - الإطار المثالي لحل قضية فلسطين حلا مرضيا، واحتراما لشريعتها، تؤكد مجددا في هذا اليوم الاحتفالي تضامنها مع كفاح وتحرير الشعب الفلسطيني وتأييدها له.

"وأفريقيا تدعو إلى إقامة سلام عادل دائم - وهو شرط من شأنه أن يتيح للشعب الفلسطيني البطل، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، تحقيق أهدافه الرئيسية".

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أطلب إلى السيد ميشيل كافاندو أن ينقل إلى السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينافاسو والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، شكر اللجنة الخالص على رسالة تأييده الهامة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سعيد كمال، مساعد الأمين العام للشؤون الفلسطينية بجامعة الدول العربية، الذي سيتلو رسالة من السيد أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد كمال (جامعة الدول العربية) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أتحدث اليكم باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأنقل اليكم تحيات معالي الأمين العام الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، وتقديره لكم ولدولكم ومنظماتكم، على كل ما تبذلونه من أجل قضية فلسطين ومن أجل كل القضايا العادلة في العالم. وأنه لشرف عظيم أن أشارك معكم في احتفال الأمم المتحدة

وفيما يلي نص الرسالة الموجهة إلى اللجنة من الرئيس بليز كومباوري الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية:

"إن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوفر لي فرصة سارة لأبعث إلى اللجنة، بصفتي رئيسا لبوركينا فاسو والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، هذه الرسالة معربا عن كل تعاطف القارة الأفريقية من أجل الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني وجهوده التي لا تكل لتحقيق تقرير المصير.

"إن هذا اليوم الذي أعلنه قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بـ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ مخصص لإتاحة الفرصة أمام الشعوب في جميع أنحاء العالم للإعراب عن تأييدها للشعب الفلسطيني.

"وبالفعل، فإنه منذ نهاية الحرب الباردة وفترة الاستعمار، أصبح من حق الإنسانية أن تأمل في أن تتمكن من العيش في عالم يسوده السلام والعدل والتسامح. وخلال العقد الماضي، عبأ المجتمع الدولي نفسه لتحقيق هذه الأهداف.

"وفي الشرق الأوسط لم تدخر مختلف العناصر الدولية الفاعلة جهدا لتحقيق تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، التي ظهرت أول مرة في ١٩٤٧ في أعقاب إنشاء دولة إسرائيل.

"وكانت أفريقيا دائما طرفا في هذه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وهكذا، من مدريد عام ١٩٩١، إلى اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣، ظلت منظمة الوحدة الأفريقية - وفاء منها بروح آباءها المؤسسين - تؤيد دون شرط كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف في إنشاء دولة ذات سيادة.

"ويسر أفريقيا أيضا أن مذكورة واي ريفر الأخيرة، التي وقعها الفلسطينيون والاسرائيليون يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وفرت، بعد توقف دام عدة شهور، آفاقا جديدة لعملية سلام في الشرق الأوسط، لا يمكن عكس اتجاهها.

"ومع ذلك، لا يزال من المحتم أن يظهر كلا الطرفين الحكمة وحسن النية وأن يضاعف جهوده ليتيح التنفيذ الفعال لهذا الاتفاق.

أجسد استعداد جامعة الدول العربية لتعميق وتطوير التعاون مع الأمم المتحدة من أجل السلام العالمي.

إن من المنجزات الهامة التي نحتفل بها اليوم صدور قرار الأمم المتحدة ٢٥٠/٥٢ بتاريخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ بخصوص منح فلسطين بعض الامتيازات والحقوق الإضافية بما يرفع مستوى مشاركتها في أعمال الأمم المتحدة، وكذلك مشاركة الرئيس ياسر عرفات في افتتاح أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بيننا، وللتقدم معا خطوات إضافية نحو استكمال عضوية فلسطين - في الوقت المناسب - في الأمم المتحدة، على قدم المساواة مع الدول الأخرى الأعضاء، وعلى نسق العضوية الكاملة التي تتمتع بها فلسطين في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز ومجموعة ٧٧. إن من المؤشرات الإيجابية التي يجب أن نتوقف عندها استناد الجمعية العامة في قرارها لرفع مستوى المشاركة الفلسطينية في الأمم المتحدة إلى قرارها ١٨١ (د - ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية وإلى قرارها ١٧٧/٤٣ بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي اعترفت به بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام.

لقد كان إلى جانب التحرك الدولي المشار إليه، تحرك عربي مواز يهدف إلى دعم المفاوض الفلسطيني، حيث حرص فخامة الرئيس عرفات منذ القمة العربية الأخيرة على حضور الجلسات الافتتاحية لمجلس جامعة الدول العربية مرتين في العام، مما أتاح للسادة وزراء الخارجية العرب الاستماع من فخامته لآخر تطورات الموقف، وإجراء مناقشات مستفيضة بين سائر الوفود، بما فيها الوفد الفلسطيني الذي يرأسه معالي السيد فاروق القدومي وزير خارجية فلسطين. وإن جامعة الدول العربية وأمينها العام الدكتور عصمت عبد المجيد تنظر بكل تقدير إلى حرص الرئيس عرفات على هذا التشاور والتنسيق مع الأخوة العرب في ظروف بالغة التعقيد وترى فيه ضماناً لصياغة موقف عربي موحد من عملية السلام في مراحلها المختلفة.

لقد لخص البيان الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثامنة بعد المئة، برئاسة المملكة العربية السعودية، هذا الموقف من عملية السلام في نقاط استرشادية ما زالت تمثل الموقف العربي، واسمحوا لي أن أقتبس من هذا البيان ما يلي:

باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهي مناسبة نعتز بها كرمز لالتزام المجتمع الدولي بمساعدة الشعب الفلسطيني في سبيل ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة.

يكتسي احتفالنا بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام أهمية خاصة، لتزامنه مع الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي الوثيقة التي التزم من خلالها العالم بالحفاظ على كرامة الإنسان، العمل على تحقيق العدالة والمساواة بين بني البشر. كما يأتي احتفالنا في وقت تتجه فيه الأنظار إلى منطقة الشرق الأوسط، تترقب إقامة سلام عادل وشامل ودائم، يضع حدا للصراع العربي - الاسرائيلي، ويعيد للشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة والمشروعة التي طالما عملتم من أجلها حتى يعود إلى أرضه ويمارس حقه في تقرير المصير بإقامة دولته المستقلة على قدم المساواة مع باقي شعوب العالم.

وقد عملت منظمة الأمم المتحدة، بمقاصدها وأهدافها النبيلة، طيلة السنوات الماضية من أجل أن تبقى قضية فلسطين حاضرة في الأذهان، تأخذ حظها من البحث والمتابعة حتى ينتصر الحق، وتنبه القوى الفاعلة في النظام العالم إلى الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني منذ أن عطلت اسرائيل قرار الأمم المتحدة ١٨١ (د - ٢) القاضي بإقامة الدولة الفلسطينية، و ١٩٤ (د - ٣) القاضي بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي طردوا منها. وكان لتعاون الأمم المتحدة مع جامعة الدول العربية وأعضائها، وكل الدول المحبة للسلام، دور فيما نشاهده اليوم من حضور لقضية فلسطين في الساحة السياسية، وما تحقّق من خطوات حثيثة على طريق السلام في الشرق الأوسط.

إن جامعة الدول العربية إذ تعبر عن شكرها وتقديرها للأمم المتحدة، لتؤكد من جديد ترحيبها بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة واستعدادها له في كل المجالات التي تحقق مبادئ وأهداف الأمم المتحدة. ولا يخفى على أحد أن أنشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي يرأسها، بكل تقدير واقتدار، السفير ابراديو جين كا، المندوب الدائم لجمهورية السنغال، تمثل الإطار المتميز لمتابعة قضية فلسطين في الأمم المتحدة، وقد درجت اللجنة الموقرة على الاتصال والتشاور مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في كثير من الأنشطة والبرامج. وبهذه المناسبة اسمحوا لي أن أتقدم باسم معالي الأمين العام، الدكتور أحمد عصمت عبد المجي، بالشكر والتقدير إلى معالي الأمين العام السيد كوفي عنان وإلى سعادة السفير رئيس اللجنة وأعضائها المحترمين، على كل ما يقومون به من أجل فلسطين، وأن

الوطنية الفلسطينية، وإجراءات أمنية في إطار القانون واحترام حقوق الإنسان لخلق أجواء إعلامية ونفسية ملائمة لتقدم عملية السلام وحمايتها من آثار العنف، وتحسين الظروف الاقتصادية والحياتية للشعب الفلسطيني في الداخل، بالإضافة إلى الشروع في مفاوضات المرحلة النهائية.

وفي هذا الإطار تمثل عمليات إعادة الانتشار أهمية خاصة، باعتبار الأرض هي محور الصراع في فلسطين، وأن عملية السلام تقوم في جوهرها على عودة الأراضي العربية المحتلة إلى أصحابها الشرعيين، مما يجعل عودة أي شبر من الأرض العربية المحتلة مكسبا وخطوة على طريق استعادتها كلها، وهو ما يتفق مع مبدأ الأرض مقابل السلام. أما المقولات التي تطلقها بعض القوى الإسرائيلية من حين إلى آخر، بأن السلام مقابل الأمن، فلا معنى لها، لأن السلام هو الأمن والأمن للجميع، أما الأرض فقد أجمعت قرارات الشرعية الدولية، ومبادئ عملية السلام في مدريد أنها ملك للعرب، احتلتها إسرائيل بالقوة، وأن عودتها هي أساس السلام.

لقد لخص معالي الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد موقف جامعة الدول العربية من مذكرة واي ريفر بأن

"المذكرة التي تم توقيعها بجهود أمريكية وبمساهمة إيجابية من قبل الدبلوماسية الأردنية والمصرية تعتبر خطوة هامة تستلزم التنفيذ الصادق والأمين من قبل الحكومة الإسرائيلية، وأنه لا بد من استثمار زخم هذه المذكرة لحسم قضايا الوضع النهائي من خلال الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك استئناف المفاوضات على المسار السوري من النقطة التي توقفت عندها، والانسحاب الكامل من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المتعلق بالانسحاب غير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي".

لقد مثل الموقف السوري واللبناني دورا كبيرا في كسر الغطرسة الإسرائيلية، وهو موقف نجد صده في الرأي العام العربي، وأظنه قد سمع حتى في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط السفير مارتن انديك، في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أن الرئيس ك्लينتون أبلغ الرئيس حافظ الأسد أخيرا التزامه الشخصي

"المطالبة باستئناف المفاوضات على مسارات التفاوض الثلاثة: أولا، بالنسبة لسوريا من حيث توقف المفاوضات والالتزام بما تم التوصل اليه على هذا المسار؛ ثانيا، بالنسبة للبنان على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ ثالثا، بالنسبة للفلسطينيين: تنفيذ الالتزامات التعاقدية، بما في ذلك تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية وبالتوازي مع بدء مباحثات المرحلة النهائية والتوصل إلى ممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة؛ الترحيب العربي بالموقف الأمريكي الذي تبلور خلال زيارة السيدة وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة والتعاون مع السياسة الأمريكية التي عبرت عنها في كلمتها يوم ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ أمام نادي الصحافة القومي بواشنطن، وما أوضحت في زيارتها واتصالاتها بدول المنطقة بالتأكيد على مرجعية مدريد وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، والالتزام بعدم اتخاذ إجراءات أحادية من شأنها تقويض مفاوضات الوضع الدائم، والتأكيد على ضرورة البناء على هذا الموقف الأمريكي الإيجابي، ومطالبة إسرائيل في المقابل بالتجاوب مع هذا الموقف؛ والترحيب بالدور الأوروبي الداعم لعملية السلام والتأكيد على أهمية تفعيل هذا الدور في إطار الجهود الدولية المبذولة في هذا السبيل؛ وأخيرا، التمسك بقرارات الشرعية الدولية في إطار الأمم المتحدة والعمل على تنفيذها".

بعد أن استشعر الجميع أن عملية السلام آخذة بالانهيار فقد أثمرت التحركات الدولية والعربية بروز المبادرة الأمريكية وعقد مفاوضات واي ريفر، التي تابعها العالم على مدى عشرة أيام وشهد المراقبون الحكمة وروح المسؤولية التي قاد بها الرئيس عرفات الوفد الفلسطيني، مقابل التعنت والابتزاز والطفولية السياسية التي طبعت السلوك الإسرائيلي في المفاوضات.

كما شهد الجميع بالجهود الخاصة والمتميزة التي بذلها الرئيس الأمريكي بل ك्लينتون، ووزيرة خارجيته السيدة اولبرايت وأركان الإدارة الأمريكية كافة، من أجل التوصل إلى مذكرة تنفيذية للمرحلة الثانية من الحكم الذاتي الانتقالي بعد فترة طويلة من الجمود.

وكما تعلمون فإن المذكرة تمثل آلية لتنفيذ التزامات سابقة واردة في اتفاقات أوسلو والخليل، وتمثلت هذه الالتزامات بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في أجزاء من الضفة الغربية وتسليمها كليا أو جزئيا للسلطة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو من السيد كمال أن ينقل شكر اللجنة الصادق للسيد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على رسالته.

والآن أعطي الكلمة للسيد ديفيد غريبيل، ممثل لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين.

السيد غريبيل (لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة للكلام نيابة عن السيد دون بتز، رئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، ونيابة عن الشبكة العالمية للمواطنين المتطوعين العاملين في المنظمات غير الساعية إلى تحقيق الربح المعنية بحقوق الإنسان والعدالة والسلام في الشرق الأوسط.

ونحن ممتنون على ذلك التشجيع لأنشطتنا بوصفنا منظمات غير حكومية الذي نتلقاه من الأمم المتحدة عن طريق اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومن شعبة حقوق الفلسطينيين. ومن بداية مشاكل السلام والعدالة في الشرق الأوسط ما فتئنا نؤيد الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة. وراقبنا باحترام العمل الذي أدى إلى الخطة الأصلية في عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين ذاتي سيادة. وقد أيدنا قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرارات التي كررت الإشارة إلى قاعدة عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة المسلحة.

لكن تفرغنا حقيقة أنه في حين أن قرارات مجلس الأمن بشأن العراق أنفذتها الجزاءات القاسية واستخدام القوة ضد العراق، قبل دون عقاب رفض إسرائيل الامتثال لقرارات مماثلة. وفي صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر يوم الجمعة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ يقتبس المحرر ستيفين كينزر من تصريح للسيدة خالدي في عمان تقول فيه ما يلي:

"عندما تطالب الأمم المتحدة بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وترفض إسرائيل لا يفعل العالم شيئاً. ولكن عندما يتعلق الأمر بصدام فلا بد له أن يفعل ما تقوله الأمم المتحدة وإلا كُذِّف بالقنابل. إن هذا لظلم فادح". "كثير من العرب يرون الكيل بمكيالين بالنسبة إلى إسرائيل"، (ص ١٥).

إن المنظمات غير الحكومية المعنية بفلسطين تحترم الأمم المتحدة بيد أننا لا يمكن أن نقبل في صمت معاملتها

بالعمل على إحياء المفاوضات على المسارين السوري واللبناني.

لقد آن الأوان أن تبذل الإدارة الأمريكية ذات الجهد بذات الحماس لتحريك المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، وهو ما ترى فيه جامعة الدول العربية حماية لعملية السلام وضماناً للأمن والاستقرار في المنطقة. كما آن الأوان أيضاً أن تتجاوب الولايات المتحدة الأمريكية دون إبطاء، وهي تسعى لتوطيد مصالحها في المنطقة، مع نبض الشارع العربي، الذي يتطلع إلى رفع الحصار المفروض على الشعبين العربيين في العراق وليبيا، وأن تترك لهما أن يتدبرا شؤونهما بإرادتهما واختيارهما وأن تترك كذلك الفرصة لكل من حكومتي البلدين لتتابع مسيرة التنمية الداخلية لمواطنيها وأن تستعيد دورها في خدمة القضية الفلسطينية وتشارك - متى أمكن ذلك - في بناء السلام والأمن في المنطقة وفي العالم.

إن جامعة الدول العربية لمشغولة بتحقيق هذا الهدف، ويقلقها إلى أبعد حد استمرار الوضع على ما هو عليه، وقد شرعت في بحث أفضل السبل للمساهمة مع الجهات المعنية في العالم لتطوير آلية مناسبة لرفع الحصار المفروض على الشعوب العربية والتخلص من أسبابه ومظاهره، بما في ذلك صياغة اتفاقية دولية تحرم استعمال الحصار الاقتصادي ضد الشعوب مهما كانت الأسباب.

إن جامعة الدول العربية ترى أن العبرة الآن هي في استمرار الحماس الدولي، والأمريكي بالذات، لتنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، والشروع في مفاوضات الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية استناداً إلى الشرعية الدولية التي أقرت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في نفس الوثيقة التي مثلت شهادة ميلاد دولة إسرائيل، وبأن تنتهي هذه المفاوضات إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه تجسيدا لإعلان الدولة الفلسطينية الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٨، بعاصمتها القدس الشريف، وأن يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من ممارسة حقهم في العودة وفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ (د - ٣).

وفي النهاية أمل أن نحتفل جميعاً بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في العام القادم، وقد أثمرت جهودكم من أجل السلام، واستكملت فلسطين عضويتها في الأمم المتحدة، وتحقق السلام الشامل والعدل في الشرق الأوسط.

السيد إدواردو فري رويز - تاغل، رئيس جمهورية شيلي؛ وفخامة بحر الدين يوسف حبيبي، رئيس جمهورية إندونيسيا، وفخامة السيد خمتاي سيفندون، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وفخامة السيد عبده ضيوف، رئيس جمهورية السنغال؛ وفخامة السيدة تشاندريكا باندراناياكي كومارتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية؛ وفخامة السيد الأمين زروال، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية؛ وفخامة السيد بوري يلتسن، رئيس الاتحاد الروسي؛ وفخامة العميد لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا؛ وفخامة السيد برهان الدين رباني، رئيس دولة أفغانستان الإسلامية؛ وفخامة السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية؛ وجلالة الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود خادم الحرمين الشريفين وعاهل المملكة العربية السعودية؛ وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر؛ وفخامة السيد كيم جونج نام، رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وفخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي؛ وفخامة السيد إبراهيم باري ميناسرا، رئيس جمهورية النيجر؛ وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية؛ وفخامة السيد سام نجوما، رئيس جمهورية ناميبيا؛ وفخامة السيد تران دو ك لوونغ، رئيس جمهورية فيت نام الاشتراكية؛ وفخامة السيد سيدي محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية؛ وسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد تلقينا أيضا رسائل من رؤساء الحكومات التالية أسماؤهم: دولة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية؛ ودولة السيد تشوان ليكباي، رئيس وزراء مملكة تايلند؛ ودولة السيد تسو رونغشي، رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية؛ ودولة السيد إدي فنيش أدمي، رئيس وزراء مالطة؛ ودولة السيد أثال بهاري فاجباي، رئيس وزراء جمهورية الهند؛ ودولة السيد مسعود يلمز، رئيس وزراء جمهورية تركيا؛ ودولة السيد سيرغي لونغ، رئيس وزراء جمهورية بيلاروس؛ ودولة السيد باكليتيا موسيسلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو؛ ودولة السيد سعيد موسى، رئيس وزراء بليز؛ ودولة السيدة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

وقد أرسل وزراء الخارجية التالية أسماؤهم رسائل: معالي السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية؛ ومعالي السيد ماسهيكو كومورا، وزير الشؤون الخارجية لليابان؛ ومعالي السيد بوري تراسيوك، وزير الشؤون الخارجية لأوكرانيا؛ ومعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عمان؛

غير المتساوية وغير المنصفة فيما يتصل بهاتين الدولتين.

وسعى إلى تحقيق العدالة والسلام، تؤيد المنظمات غير الحكومية إقامة دولة فلسطين. وفي جنيف في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، وافقت لجنة التنسيق الدولية المعنية بقضية فلسطين على إجراء شجاع لم يسبق له مثيل كما يلي:

"إن المنظمات غير الحكومية المشاركة قد أعلنت فرديا وجماعيا أنها بوصفها منظمات غير حكومية تعترف بدولة فلسطين بالحدود التي تتمشى مع ما أعلنه المجلس الوطني الفلسطيني في إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨. ويتضمن هذا ممارسة الشعب الفلسطيني بأسره، سواء الموجود في داخل البلاد أو في الشتات، للسيادة الوطنية وتقرير المصير، في الإقليم الذي يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك القدس الشرقية وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ودعت المنظمات غير الحكومية المشاركة جميع المنظمات غير الحكومية في جميع أرجاء العالم إلى أن تنضم إلى هذا الإعلان الرسمي وأن تلتزم إلى حكومات دولها الاعتراف بدولة فلسطين على هذا الأساس."

وتنظر المنظمات غير الحكومية إلى أحداث العام المقبل بأمل وقلق في آن معا. وسنواصل دون هوادة عملنا في مجالي حقوق الإنسان والتنمية. ونطلب منكم ومن زملائكم الإلحاح في مطالبة الجمعية العامة ومجلس الأمن بأن يمارسا القيادة القوية التي توخاها مؤسسو هذه المنظمة لإرساء السلام والعدالة في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غريبيل على الإسهام القيم الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية دوما لعمل اللجنة.

ويشرفني الآن أن أعلن أن لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تلقت رسائل تأييد وتضامن من رؤساء دول أو حكومات عديدة ومن وزراء للشؤون الخارجية ومن حكومات ومنظمات. وستنشر نصوص الرسائل في نشرة خاصة لشعبة حقوق الفلسطينيين، لكنني أود أن أتلو قائمة أسماء مرسلتي الرسائل.

وقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية أسماؤهم: جلالة السلطان حسن البلقية، سلطان وياغ دي - برتوسان بروني دار السلام؛ وفخامة السيد فرناندو إنريكي كاردوزو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية؛ وفخامة

السيد القدومي (فلسطين): (تكلم بالعربية): يسعدني، باسم فلسطين، وباسم منظمة التحرير الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، في ختام هذا الاجتماع الذي تعقده الأمم المتحدة تضامنا مع الشعب الفلسطيني، أن أعبر عن شكرنا العميق لأصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسيادة، الملوك والرؤساء، ورؤساء الحكومات، ووزراء الخارجية، والوكالات المتخصصة، وكل من شارك في هذا الحفل والتهنئة على هذه الرسائل التضامنية مع الشعب الفلسطيني.

إن هذا التضامن الدولي يجعل الشعب الفلسطيني واثقا من استمرار دعم دول العالم لحقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. إن هذا التضامن يعزز ثقتنا بقدرة المجموعة الدولية وبمسعى الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها في تمكين شعوب العالم المضطهدة والمستعمرة من تقرير مصيرها بنفسها دون تدخل أجنبي.

لاشك أن ما ورد في كلمة الأمين العام، السيد كوفي عنان، تعبير عن ذلك، وهذا تعبير عن توجه سليم، حيث قال سيادته لو قدر لقرار الأمم المتحدة قبل ٥١ عاما أن ينفذ، لقامت دولة عربية وأخرى يهودية جنباً إلى جنب في فلسطين. ونوه السيد الأمين العام في كلمته بضرورة معالجة أسباب العنف، وليس فقط مظاهر العنف. إنها كلمة حق. دعا إلى العمل من أجل سلام المستقبل، وإلى حسن الجوار. أوضح سيادته أن الأوضاع الاقتصادية المتردية للشعب الفلسطيني تعود في مجملها للآثار التي تركتها الإجراءات الأمنية في الأرض المحتلة. كلمة حق. وفقدان الحركة الحرة للأشخاص والبضائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وحرمان الشعب الفلسطيني من السيطرة على مصادر ثرواته الطبيعية.

أود أن أذكركم بكلمة الأمين العام. إن هذه النظرة الثاقبة للأمين العام تؤكد الدور الأساسي الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة. كون قراراتها المرجعية السياسية الشرعية لأي مسعى دولي لحل القضية الفلسطينية.

وفي الختام، أسمح لي يا سيدي الرئيس، أن أقدم لك الشكر الجزيل، وأكرر هذا الشكر، وشكرنا لجهودك المتواصلة. كما نشكر مرة أخرى أصحاب الكلمات الذين دعموا القضية الفلسطينية. أشكر صاحب السيادة السيد الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، وإلى كل من شارك في هذا الاحتفال، وأرسل الرسائل أو أعرب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني.

ومعالي السيد خوسيه أيلالا لاسو، وزير الشؤون الخارجية لإكوادور؛ ومعالي السيد غيدو دي تيا، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين؛ ومعالي السيد غييرمو فرنانديز دي سوتو، وزير العلاقات الخارجية لكولومبيا.

وقد أرسلت حكومة أوروغواي رسالة أيضا.

وقد تلقينا رسائل أيضا من ممثلي المنظمتين الحكوميتين الدوليتين التاليتين: السيد هولفغانغ شوسل، رئيس مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي؛ وسعادة السيد عز الدين لاركي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن الوكالات المتخصصة، تلقينا رسالة من سعادة السيد فردريكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وأخيرا، تلقينا رسائل من المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الفلسطيني في بيرو؛ والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية؛ والمهنيون من أجل السلام بين إسرائيل وفلسطين، في المكسيك؛ واللجنة المعنية بالحوار الإسرائيلي - الفلسطيني؛ والحركة المعنية بمناهضة العنصرية ومن أجل الصداقة بين الشعوب.

وباسم كل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لمن ذكرت توا من رؤساء الدول أو الحكومات، ووزراء الشؤون الخارجية، والحكومات، والمنظمات، ولجميع المشاركين، على جهودهم الجديرة بالثناء التي يبذلونها من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين وعلى دعمهم الثابت الذي يقدمونه دوماً لأهداف اللجنة وأنشطتها.

إن البيانات التي استمعنا إليها ورسائل التضامن التي تلقيناها اليوم تظهر مرة أخرى تصميم المجتمع الدولي على إحراز تقدم صوب إرساء السلام في الشرق الأوسط عن طريق إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وبوسعي أن أؤكد أن جميع أعضاء اللجنة لن يألوا جهدا في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

ويشرفني الآن ويسرني أن أعطي الكلمة لمعالي السيد فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

فلسطين سيفتتح الساعة ١٨/٠٠ اليوم في الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة. ومعرض هذه السنة، المعنون "بيت لحم عام ٢٠٠٠"، يتكون من معرض للصور والمصنوعات الحرفية. وسيعقب افتتاح المعرض حفل استقبال الكل مدعوون بحفاوة إليه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن البيان الهام الذي أدلى به السيد القدومي تواءم، قد حفزنا جميعاً وملأ نفوسنا بالعزم والأمل.

وقبل رفع هذه الجلسة الرسمية، أود أن أتوجه بالشكر إلى جميع من أسهموا في جعلها ممكنة، ولاسيما الممثلين وغيرهم من المشاركين، فضلاً عن أعضاء شعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة خدمات المؤتمرات، وإدارة الإعلام، وكل من يعمل بعيداً عن الأعضاء، بمن في ذلك الذين يوفرون لنا الأمن.

وأود كذلك أن أذكر الجميع بأن معرضاً فلسطينياً ثقافياً تقدمه اللجنة بالتعاون مع بعثة المراقب الدائم عن